



# International Journal of Advanced Academic Studies

E-ISSN: 2706-8927

P-ISSN: 2706-8919

[www.allstudyjournal.com](http://www.allstudyjournal.com)

IJAAS 2025; 7(1): 113-119

Received: 03-10-2024

Accepted: 20-10-2024

محمد كامل عبدالله  
الكلية / الزراعة / قسم الاقتصاد  
الزراعي، الجامعة / تكريت

## التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل الأسباب والحلول (دراسة حالة العراق)

محمد كامل عبدالله

DOI: <https://doi.org/10.33545/27068919.2025.v7.i1b.1347>

### الملخص

ان مشكلة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم وبين سوق العمل في اغلب الاقتصاديات العربية والتي منها الاقتصاد العراقي تعتبر من القضايا المهمة ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان: واهم الأسباب التي يمكن نعزيها الى هذا الامر هو الانخفاض في كفاءة النوعية لمؤسسات التعليم التي من مؤشراتنا (تدني التأهيل التخصصي، وتدني الابتكارية والتحصيل المعرفي وضعف في القدرات التحليلية) كما ان هنالك لدينا انخفاض في النوعية وزيادة في الكمية، وهذا افرز لدينا افواج من الخريجين في تخصصات لا يحتاجهم سوق العمل العراقي، مقابل وجود عجز في تخصصات أخرى، لذا فان هذا البحث يستمد أهميته من ان البطالة لدى الخريجين تعتبر من العوامل المهمة الخطرة التي تواجه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق خاصة في الفترة التي اعداد البحث خلالها.

الكلمات الرئيسية: مؤسسات التعليم، التأهيل التخصصي، والتحصيل المعرفي

### المقدمة

يعتبر التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل ومتطلباته من الأمور التي زادت بعد العام 2003 خاصة مع الزيادة في اعداد الخريجين، كما ان التخطيط غير المنظم وطبيعية الفلسفة الاقتصادية بعد العام 2003 والتي لم تكتم واضحة المعالم كان لها الأثر الكبير في تفاقم اعداد البطالة، كما ان ظروف غير الطبيعية سواء الداخلية او الخارجية في العراق ساهمت في زيادة المشاكل الاقتصادية والتي جعلت القوى العاملة بعيدة ومعزولة عن المساهمات في النشاط الاقتصادي، حيث يواجه الخريجون من قطاع التعليم العالي من مشكلة البطالة التي قد تواجههم مستقبلاً.

وفي طبيعة الحال فان اغلب الخريجون لا يعلمون ضمن اختصاصهم كون المتخرج همه الوحيد هو الحصول على فرصة عمل وبالتالي فانه يعمل ضمن نطاق لا يمت لدراسته بشيء.

ومن هذا المنطلق فان الأوضاع والمتغيرات الحالية تتطلب مراجعة جذرية وشاملة لمكونات القطاعات الاقتصادية كافة لغرض تطوير الأداء وزيادة القدرات التنافسية، وبالتالي تأهيل مخرجات التعليم العالي بما يتلائم مع حاجات سوق العمل وبما يضمن للمتخرج القدرة على المنافسة للحصول على فرصة عمل.

مشكلة الدراسة: ان زيادة اعداد الخريجين وعدم قدرتهم الحصول على فرصة عمل أدت الى وجود فائض في العرض عن سوق العمل وبالتالي فان ان لم يتمكن النشاط الاقتصادي من استيعاب هذه الطاقات فان عمق الاختلال في هيكل الناتج الاقتصادي سوف يزداد على نحو اكبر.

**هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة الى تشخيص العلاقة بين سوق العمل ومؤسسات التعليم وبالتالي تحديد طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التفاعل

### Corresponding Author:

محمد كامل عبدالله  
الكلية / الزراعة / قسم الاقتصاد  
الزراعي، الجامعة / تكريت

بينهما وماهي الإمكانيات التي يمكن تحقق التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل .

### المبحث الأول

#### واقع سوق العمل العراقي (الطلب والعرض)

ان التفاعل بين الطلب والعرض على العمل هو من يحدد الكميات المعروضة والمطلوبة من فرص العمل والتي ينتج عنها توفير فرص عمل للايدي العاملة، ولكن واقع سوق العمل لا يتسم بالكامل بسبب ان هنالك اعداد هائلة من الخريجين الباحثين عن فرص عمل مقابل ما متاح من فرص عمل قليلة . وهذا ما يفسر لنا الاختلال في التوازن بين عرض العمل والطلب عليه .

#### أولاً :- سوق العمل

ان سوق العمل يختلف عن سوق التشغيل رغم انهما متقاربتان لغويًا ويتحملان معنى واحد ، ولكن في الواقع هما مختلفان . حيث يعتبر سوق العمل سوق ككل الأسواق ذلك انها توفر كل المقومات الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في توفير المقومات الأساسية للسوق .

#### ان سوق العمل يتسم بجانبين .

1- الجانب السوقي في سوق العمل : ونقصد به سوق التشغيل وهو الطلب والعرض المحكوم بالسعر والذي يحدد بمجموعة من العناصر مثل حجم العرض وحجم الطلب وعناصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي العمل ومالذي ينجز عن كل ذلك من منافسة كبيرة خاصة مع وضع يتميز بندرة العمل وارتفاع سقف الشروط التي تستوجب التوظيف من قبل المؤسسات والحجم المرتفع لطالبي العمل بفعل زيادة البطالة . ان كل هذه العوامل الضاغطة تزيد من المنافسة على التشغيل ، ويطلق على هذا الجانب (سوق التشغيل المحكوم باليات السوق وبالابعاد الاقتصادية) 1 صفر 2004-295

2- الجانب غير السوقي : والذي يتبع لميكانيزمات السوق ، ويمثل تشريعات العمل والحوار الاجتماعي بين شركاء المفاوضات الاجتماعية والإنتاج ، وهو الدور الذي تهتم به السلطات العمومية من خلال التنسيق مع الأطراف الاجتماعيين ،

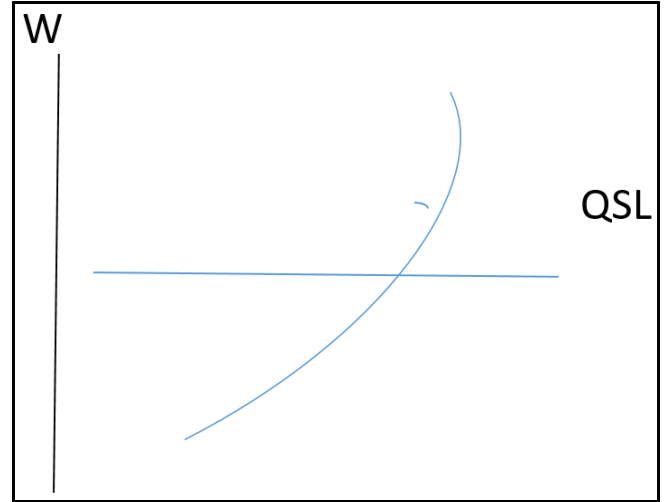
ان سوق العمل يتميز بخصائص عدة ومختلفة (الاسطى 2009-24)

- الطلب على العمل هو ناتج عن الطلب على الخدمات والسلع المختلفة .
- ان خدمة العمل ترتبط بالعامل مما يعني عدم إمكانية فصلها وهذا يعني ان الخدمة لاتباع ولاتؤجر .
- لا توجد إمكانية لخرن هذه السلعة .
- هنالك اختلاف في القدرة بين أصحاب الطلب والعرض في التفاوض .
- يتحدد نتيجة النشاط في أسواق العمل من خلال مجموعة من العناصر وهي (الأجور ، البطالة ، التشغيل ، النمو السكاني

ثانياً: عرض العمل : المقصود به عدد الايدي العاملة والتي تتمثل بالجهد المعروض والذي يكون على استعداد للعمل في أي فترة زمنية : وهو ذلك الجزء من مجموع السكان الكلي والتي تتراوح أعمارهم بين (15-65) سنة والذي يطلق عليهم بالقوى البشرية او السكان الفعال بعد ان استبعدنا العاجزين منهم بسبب الإصابات والعاهات التي تعيق قيامهم بالأعمال التي توكل اليهم . واخيراً لا بد

من الإشارة الى اهم العوامل التي تؤثر في عرض العمل (القريشي 2007-32).

- العوامل الديموغرافية والتي تتمثل في معدل النمو السكاني وحجم السكان وطبيعة الهرم السكاني .
- العوامل الاقتصادية: تشير النظرية الاقتصادية الى ان هنالك علاقة طردية بين مقدار المعروض من الخدمة او السلعة واسعارها في الأحوال الاعتيادية وثبات بقية العوامل الأخرى المؤثرة: ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الاتي :



(يلاحظ من الشكل أعلاه ان هنالك علاقة طردية بين كل من مسنويات الأجور واعداد الايدي العاملة)

- حالة الدورة الاقتصادية : وهي حالة الاقتصاد فان كانت تمر بمرحلة الانتعاش فان هذا يعني ان الأجور ستزداد وبالتالي فانها تؤدي الى زيادة المعروض من العمل ، والعكس صحيح
- المستوى العام للأسعار : حيث انه يؤثر على عرض العمل وبمستوى عام ارتفاع الأسعار والذي يصحبه انخفاض في المستوى المعيشي ، وذلك بسبب الانخفاض في الدخل الحقيقي وبالتالي يسعى العامل الى زيادة ساعات العمل او ادخال بعض افراد اسرته الى سوق العمل وهذا بالتالي سيؤدي الى زيادة في عرض العمل .
- متغيرات أخرى : مثال ذلك معدل الاستثمار الكلي ومستوى الاتفاق الاستهلاكي ومعدل الانفاق الحكومي او الضرائب سواء المباشرة او غير المباشرة .

ث- العوامل الاجتماعية : والتي هي المستوى الثقافي وفاعلية التأمينات الاجتماعية ، ومركز العمل الاجتماعي ونظرة الى عمل المرأة والمعتقدات الدينية .

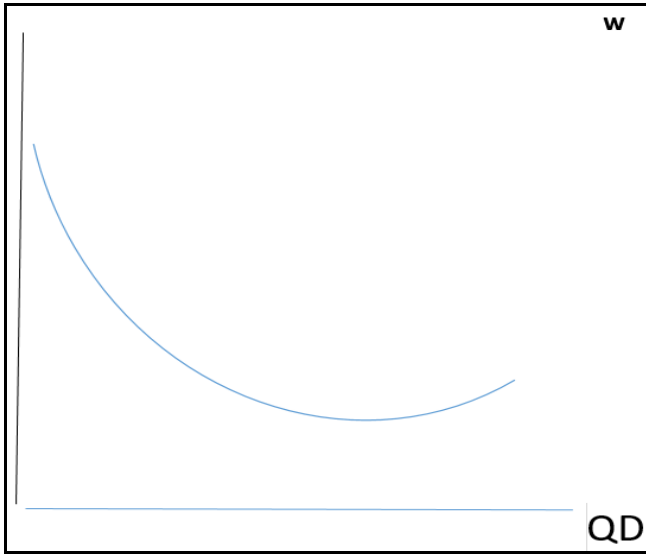
ت- العوامل السياسية : وتتنحصر بالعوامل السياسية الداخلية مثل الضوابط التي تقوم النقابات العمالية على الحكومة لغرض زيادة الأجور وتخفيف عرض العمل .

ث- العوامل القانونية : وهي التشريعات التي تنظم عمل سوق العمل من حيث تحديد عدد ساعات العمل وتحديد الأجور والتشريعات التي تسمح بالهجرة من والى المدن .

ثالثاً: الطلب على العمل : يطلق على العمل في النظرية الاقتصادية بانه (طلب مشتق) والمقصود ان الطلب على هذه الخدمة او السلعة لايعنى بالخدمة او السلعة بحد ذاتها وانما هي مطلوبة

بسبب الطلب على السلعة التي تنتج او الخدمة التي تقدمها هذه السلعة المذكور " العمل " ان الطلب على العمل يتأثر بمجموعة من العوامل هما : (سلمان 200-35)

أ- مستوى الأجور : ان العلاقة عكسية بين هذين المتغيرين (مستوى الأجور والطلب على العمل) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي :



(حيث نلاحظ ان هنالك علاقة عكسية بين مستوى الأجور وبين عدد العمال المطلوب).

ب- حجم السكان : ويؤثر على عرض العمل من ناحيتين وهما : الأول : ان الزيادة في حجم السكان تؤدي الى زيادة المعروض من الخدمات والسلع .

الثاني : ان الزيادة في حجم السكان تعني زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الطلب على العمل لغرض زيادة الإنتاج من اجل اشباع الطلب المتزايد .

ت- الناتج الحدي للعمل : ان الطلب على العمل يزداد بزيادة ناتجه الحدي .

ث- مستوى الدخل الكلي او الفردي : ان الطلب على العمل يزداد بسبب ارتفاع الطلب الكلي (الاستثماري ، الاستهلاكي)

### المبحث الثاني

#### العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل العراقي

#### اولاً: واقع سوق العمل العراقي للخريجين بعد عام 2003

شهد العراق السوق العراقي احداثاً غير طبيعية بعد عام 2003 من الناحية الاقتصادية والسياسية ،اذ حدث تدمير في كافة المؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبنى التحتية المهمة في الاقتصاد العراقي وتعطيل الإنتاج الكلي للقطاعات والخدمات السلعية والاجتماعية والتعليمية والصحية .. الخ ، فضلاً عن توقف المنشأة الصناعية عن العمل والانخفاض في مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي " ضعف المعاملات الاستثمارية " ومن ثم ضعف المقدرة على خلق فرص للعمل واستيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل (حجر 2018-74) وبالنتيجة فأت هذه الاختلالات في السوق العراقي أدت الى ظهور مشاكل البطالة بشكل صريح وواضح بينت اوساط الشباب المتعلم والخريجين ، وزيادة في تشغيل الاحداث غير المتعلمين مما أدى الى زيادة نسبة العمالة غير الماهرة ، واصبح هنالك ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب زيادة نسبة الهجرة من الريف الى المدينة .كل هذه الاحداث سببها الظروف المستجدة في العراق والتي سنخرج عليها من خلال بطالة الخريجين في العراق .

أ- مؤشر حجم العاملين من الخريجين : اكد الاقتصادي (Schultz) ان المستوى التعليمي يؤدي الى زيادة الحصول على فرص العمل ، والصحيح ان هذا الامر غير دقيق في العراق ، ذلك ام الخريجون في العراق يعانون من مشاكل التشغيل عند تخرجهم بشكل عام والتعليم الأهلي بشكل خاص ، مما يؤدي الى ارتفاع نسب البطالة بسبب عدم وجود مؤامة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل علاوة على عدم مقدرة الجهاز التعليمي التحكم باحتياجات سوق العمل ،ومجراة التغييرات التي تواجه تلك الاحتياجات في ظل ظروف توسع الطلب على التعليم ، والتضخم الحاصل في مخرجاته (محمد 2018-235)

ومن خلال بيانات الجدول ادناه نوضح ذلك

السنوات	عدد العاملين الكلي	عدد العاملين من حملة الشهادات الجامعية	نسبة حملة الشهادة الجامعية الى العاملين الكلي%
2004/2003	1241897	408801	32.9
2005/2004	1220798	439631	36.0
2006/2005	1222831	603421	49.3
2007/2006	1201035	641046	53.3
2008/2007	1181273	726975	61.5
2009/2008	1017920	778485	76.4
2010/2009	1344627	752119	42.5
2011/2010	1469044	816420	55.5
2012/2011	1512231	825696	56.1
2013/2012	1512231	865264	57.2
2014/2013	1566070	904149	57.7
2015/2014	1670512	982689	58.8
2016/2015	1688014	990994	58.7
2017/2016	1661094	989267	59.5
2018/2017	1534100	733099	47.7

المصدر : جمهورية العراق : وزارة التخطيط : دائرة التنمية البشرية :سياسات التشغيل والقوى لسنوات متعددة:

من خلال بيانات الجدول رقم (1) يتضح لنا ان نسبة العاملين من المتخرجين من جميع العاملين قد ارتفع عن العام 2003-2004 التي بلغت (32.9%) ووصلت ذروتها في العام 2008-2009 لتبلغ (76.4) حيث ازداد عدد العاملين بشكل كبير وواضح. وبسبب احداث داعش والظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مرت على العراق وظروف الاقتصاد العالمي غير المستقرة في عام 2018 عاودت المؤشرات الى التذبذب حيث انخفض في العام 2018-2019 الى نسبة (56%) بسبب انخفاض أسعار النفط ووجود عجز مالي في الموازنة ، وعلى الرغم من الزيادة التي حصلت في الايدي العاملة بعد عام 2003 الا ان هذه النسبة كانت لاتزال ضئيلة بالنسبة لتوزيع الايدي العاملة حسب "الحالة التعليمية " وبالتالي فان ذلك يؤدي الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا .

#### ب- مؤشر حجم البطالة بين الخريجين :

ان الجامعات تقوم بتخريج اعداد كبيرة بمختلف الاختصاصات ، وطبقاً لهذا الاساس يتم تحويلهم الى طاقات ومخزون بشري يتم الاستفادة منهم لما يمتلكون من خبرات تجعلهم مؤهلين للعمل في الأماكن لمناسبة ، وبما ان هيكل العمالة يحتوي فئات كثيرة من خريجي المعاهد والكليات وهم يمثلون مخزون راس مال بشري ، فلا بد من ان يتوفر لهم العمل المناسب حتى يجد فيه مجالاً لتصرف هذا المخزون (فقيه فاروق 2003).

ان لبطالة الخريجين مردودات سلبية في بداية حياتهم ، منها الشعور بالافخاق لعدم الحصول على فرصة عمل تمثل مصدر للعيش وللدخل وبالتالي تحقيق تراكمات مادية لغرض تحقيق المشاريع الاستثمارية ، ان هذا الإحساس الذي ينتاب الخريجين يجعله يفكر ن عنصر غير فعال في المجتمع (المشاركة الاجتماعية العاملة) والتي من خلالها يمكنه اثبات هويته الخاصة والتي تميزه عن الجميع (الدياغ، 2013-137)

ان زيادة التعليم تؤدي الى رفع طموح الخريج لدرجة يصعب تحقيقها ، وبالتالي فان هذا المستوى من الطموح يجعل العديد من الوظائف لا تلائم طموحاتهم حسب وجه نظر الخريج (نجا 2018-183) ان الوضع بعد العام 2003 اختلف وتفاقم عن السابق ليزيد من مشكلة البطالة لتصبح مشكلة البطالة ظاهرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه الطبقية والعمرية وسبب ذلك هو الشلل الذي أصاب حركة النشاط الوطني الاقتصادي الراوي 2009-2

ان بطالة الخريجين تنفرد بصفة معينة بانها تخص شريحة كبيرة من المجتمع يحملون افرادها تؤهلهم للمشاركة في قيادة عمليات التحول التنموي

ومن خلال بيانات الجدول رقم (2) يمكننا ان نبين معدل البطالة للخريجين في الجامعات (دراسات أولية وعليا) ولسنوات مختلفة جدول (2)

السنوات/الحالة العلمية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2003	9.6	12.4	0.47	....	....
2004	10.6	11.5	0.12	0.29	.0
2005	11.9	12.4	0.08	0.28	0.01
2006	15.4	19.7	6.6	4.8	0.3
2007	9.8	13.8	6.5	3.9	0.1
2008	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7
2012	13.0	14.8	7.8	16.2	11.9
2014	10.1	15.9	9.8	15.2	10.6
2016	10.7	16.6	8.4	14.3	10.8
2017	10.9	16.9	8.6	14.5	11.3
2018	12.2	17.1	9.4	15.1	10.9

جمهورية العراق : وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات : مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي :سنوات متعددة.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه ان اعلى نسبة البطالة كانت (19.7%) في العام 2006 لخريجو شهادة البكالوريوس في حين كانت اقل بالنسبة لحاملي شهادة الدكتوراه في العام (2005) . اما في العام 2016 فان نسبة البطالة لحاملي شهادة الدكتوراه فان نسبة البطالة زادت لتصل الى (10.8%) وتعتبر نسبة مرتفعة ، وكذلك الحال بالنسبة لحملة الشهادات العلمية البقية .

ان واقع سوق العمل العراقي يعاني من زيادة معدلات البطالة ، لهذا فان احد الحلول يكمن في الجوانب التعليمية بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص ، وهنا نقصد الجانب الكمي وليس الجانب النوعي ، من خلال الاهتمام بالجوانب المتطورة والحديثة والتي يمكن لسوق لعمل المتجدد ان يعتمد عليها ، وعلى الرغم بان المتعارف عليه ان استخدام التكنولوجيا سلاح ذو حدين ، حيث من ناحية تعتبر حل لخفض معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل بشكل كفؤ من حيث استخدام المنهج الحديثة والمباني والتدريسيين ..الخ ومن الناحية الأخرى فان الاسراف في زيادة التكنولوجيا

يؤدي الى الاستغناء عن الايدي العاملة مما يؤدي الى زيادة معدلات البطالة .

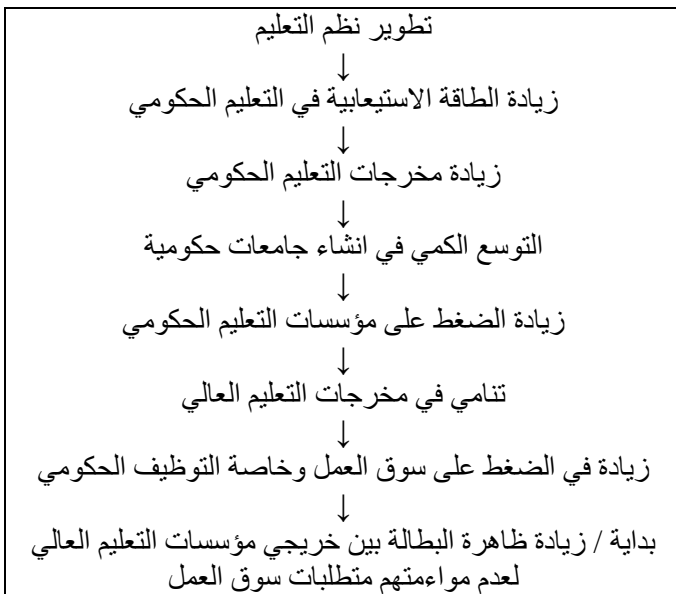
#### ثالثاً: إمكانية الموامة بين مخرجات التعليك ومدخلات سوق العمل :

ان العراق كباقي البلدان يعاني من التباعد بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل ، ويعود ذلك ضعف التطابق بين المخرجات مع مدخلات السوق نتيجة للمناهج الدراسية والانخفاض في مستوى المهارات والافتقار الى المرونة يضاف لها الوضع الاقتصادي غير المستقر والحروب التي عصفت بالبلاد وضخ الكثير من الخريجين الذين لا يحتاجهم سوق العمل ، وفي هذا المبحث نسوف نطرح مجموعة من الحلول التي تساعد على التقريب بين مخرجات التعليم مع مدخلات السوق .

**أولاً : تحسين مخرجات التعليم :** حيث ان النظام التعليمي لا بد له من ان يحقق درجة عالية من الموامة ما بين الدارسين والترابط بين المخرجات واعتبارها مدخلات تقوم على اكتسابهم المهارة والمعرفة ليكونوا قادرين على الانخراط في سوق العمل ، الا ان

واقع النظام التعليمي العراقي يعاني من عدم توفر بنية تحتية متكامل لنظم الاتصالات والمعلومات مما حدد قدرة الجامعات والمدارس على استيعاب عناصر المعرفة في المنهاج التعليمية وفي النظم كذلك.

ان تطوير البنية المعرفية لدى الخريجين لا يعتمد على توفير الأجهزة فحسب ، فبناء قدرات الشباب يتطلب مواكبة التطور المعرفي والعلمي ، حيث اصبح هنالك مقاييس ومعايير يتنافس طلبة الجامعة على اكتسابها عبر الاختبارات العالمية (تقرير المعرفة 2009-25) ان الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل لغرض الارتقاء بتوعية التعليم تندفع بشمل كبير ومتساعد من اجل الارتقاء والسير نحو اقتصاديات المعرفة وتطوير ادواته والياته من خلال الأنظمة التعليمية والتربوية بحيث تكون مستجيبه له بما يعزز دوره في البناء المعرفي وتطوير مهارات الخريجين للشباب في جميع المراحل الدراسية لتحقيق التناغم مع متطلبات السوق .ان النظام التعليمي في العراق سعى من خلال المبادرة التعليمية في العام 2009 الى التحسين النوعي للنظام التعليمي ، الا ان اثار ذلك السعي لم تحقق ما مطلوب منها بالشكل الذي رسمه المختصون ،ومن خلال المخطط التي يمكننا تجاوز هذه المشكلة .



الشكل من اعداد الباحثة بيداء رزاق احمد : التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015:مجلة الإدارة والاقتصاد :المجلد 7 العدد 28 :2018. مع اجراء بعض التعديلات من قبل الباحث

حيث يوضح لنا المخطط ان سبب مشكلة بطالة الخريجين تعود الى ان التعليم بانواعه لم يعط مخرجات نوعية في تنمية الموارد البشرية وتحسين الإنتاج لديها ، أي اصبح لدينا كم بلا نوع ، كما ان هنالك فجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتاهيل الفني وبين متطلبات سوق العمل .

ان التجربة الألمانية واليابانية تعد من التجارب الناجحة في التقريب بين مخرجات التعليم ومدخلات السوق .

ففي المانيا يختار الطالب في المراحل الأولى من دراستهم الثانوية المهنية التي يرغب الانضمام اليها ليتم تحويلهم على هذا الأساس الى صاحب العمل المحتمل من قبل التشغيل الفدرالي لكي يتلقون ساعات من التدريب خارج أوقات الدوام.

اما في اليابان فان مسؤولية البحث عن فرص عمل للطلاب تقع على المدارس ، على عكس برنامج التمهين الألماني ، فان الطالب في اليابان لا يملك خبرة علمية كافية ، لهذا فان المدارس تسعى الى توفير خدمة التوظيف للطلاب ، ويعود ذلك الى العلاقة القوية بين المدارس وبين مجتمع العمل ، ويتمثل العامل المشترك بين التجريبتين ان المدارس تسعى الى توفير فرص عمل للطلاب من قدرة النظامين على زيادة قابلية تشغيل الطلبة وتقليص المدة والوقت في الحصول على العمل من قبل الخريجين الباحثين عن عمل (فاتح و طاهر 2011-4-6)

### ثانياً : تنمية القطاع الخاص

ان اغلب بلدان العالم يتم تشجيع القطاع الخاص من خلال المنشآت الصغيرة بصفتها مولدة لفرص العمل وزيادة الدخل ومكافحة الفقر ، وفي طبيعة الحال فان هذا الموضوع غير موجود في العراق ، ان نجاح هذه التجربة في بعض بلدان جنوب اسيا يعود الى الارتباط بين المنشآت الفردية الصغيرة وبين المنشآت الكبيرة العامة او الخاصة ، ويتم ذلك من خلال علاقة تكملية تقوم على الروابط الخلفية والامامية في اطار اقتصاد متكامل ومدمج محلياً: ان هذه الفرص المنتجة تكون في الغالب غير متاحة للخريجون في العراق والتي تعتبر نتيجة حتمية لهيمنة المنشآت الصغيرة او النشاطات الفردية على النشاط الاقتصادي غير الحكومي من جهة ، وقيام القطاع العام بمكالية وإدارة المنشآت الكبيرة في القطاعات الصناعية والنفطية والاقتصادية من جهة ثانية .

ان اغلب الخريجين تتعرضهم مجموعة من العقبات في حالة رغبتهم الدخول الى القطاع الخاص منها :

1. الخوف من اقتحام السوق بسبب مخاوف الفشل بين راس المال والعمل ومشاكل التسويق والتي ترتبط بالتنافس مع المنتجين الكبار .
2. لاتوجد تسهيلات مصرفية من قبل الدولة ، وفي حال توفرها فان مبلغ الفائدة يكون عالي بحيث يصعب على الشباب التسديد .
3. لايوجد استقرار في عمل السوق كما لاتوجد ظوابط لتنظيم عمله .

بالنتيجة فان هذه العقبات تجعل اغلب الشباب يعزفون عن الدخول الى سوق العمل اضعف اليها بعض المشاكل الأخرى ، ولغرض النهوض بواقع القطاع الخاص وتفعيل دوره لغرض تشغيل الايدي العاملة فاننا نضع مجموعة من الاقتراحات :

1. زيادة نسبة الإقراض المصرفي لزيادة تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة
2. المشاركة في تأسيس الشركات الخاصة " الشركات القابضة المصرفية " من اجل تنويع أنشطة البنوك من جهة وتحقيق عائد مباشر للبلاد من خلال توفير فرص العمل لمخرجات التعليم وفتح مجالات الاستثمار من خلال مشاريع القطاع الخاص " الخدمية والإنتاجية " والتي تقوم بتمويلها .
3. فتح باب الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ممكن ان يخلق فرص عمل جديدة للخريجين وهذا من شأنه ان يخفف الضغط على ميزانية الدولة.

### ثالثاً: القطاع الاقتصادي

ان القطاع الخاص يعتبر القاعدة المادية التي من خلالها يتم تشغيل مخرجات التعليم " الاختصاصات الصناعية والهندسية " اذ ان

هناك صناعات تستقطب هذه الفئات من الخريجين مثل الصناعات التعدينية والاستخراجية والتي تعتمد بصورة كبيرة على استخراج الكبريت والنفط والصخور الفوسفاتية، هناك العديد من الصناعات التي تعتبر ملاذ للخريجين مثل الصناعات النسيجية والصناعات البتروكيمياوية وصناعة المواد الغذائية، إلا أن معظم هذه المنشآت والمصانع متوقفة في الوقت الحالي عن العمل، ولو أنها أعيدت إلى الخدمة لأصبحت تستوعب أعداد هائلة من الخريجين. في مختلف الاختصاصات وتساهم في توفير المنتجات الصناعية وتقلل الاستيراد من الخارج.

ولو أخذنا الأسس العامة التي تتبع عند تقدير احتياجات المشاريع الصناعية من مخرجات التعليم يكون لدينا مثلاً مع كل مدير وإخصائي سيعمل معه (3) فنيين سواء خريجي كليات أو معاهد و(5) إدرين (8) عمال ماهرين خريجي المدارس المهنية و(15) عمال متوسطي المهارة خريجي مراكز تدريب مهني و(20) يد عاملة غير ماهرة (بيداء رزاق 2018-247)

يتبين لنا مما سبق أن مخرجات التعليم لها أهمية كبيرة في دعم أي مشروع من مشاريع التنمية الصناعية.

- **القطاع الزراعي:** حيث تكون له أهمية كبيرة من خلال زج مخرجات التعليم في سوق العمل وخاصة كليات الزراعة والكليات التقنية وكليات الطب البيطري بالاعتماد على الصناعات الزراعية مثل صناعة المبيدات والأسمدة والمكننة ومنظومات الري، فضلاً عن صناعات الألبان والتعدين والصناعات الزراعية ومعجون الطماطة الخ من الصناعات الزراعية المختلفة. فضلاً عن بناء منشآت زراعية لتربيته لحيوانات الداجنة مثل الإقبار والمعز والخرفان والدجاج حيث يمكن إنشاء مجمعات زراعية كبيرة، كما يمكن استغلال الأهوار في جنوب العراق لغرض الاستفادة من القصب والبردي والموارد الطبيعية الأخرى مثل الأسماك والصناعات الحرفية المختلفة، كما يمكن الاستفادة من اشراك باحثي وزارة الزراعة في الخطط البحثية لمراكز البحوث الزراعية وتعزيز التعاون بين الجامعات العراقية ومركز البحوث الزراعية لغرض مناقشة المشاريع والبحوث الزراعية والمساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات والمعوقات الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي (عيلان 2007-36)

- **القطاع السياحي:** تعتبر السياحة أحد القطاعات المهمة وهي صناعة تحتاج إلى من يتقنها أي أن الفندقية الماهر أو العامل السياحي الذي يعرف كيف يتعامل مع السائح و يقدم له خدمات الإرشاد السياحي وغيرها وجميع هذه الخدمات متوفرة من خلال مخرجات التعليم الكليات والمعاهد السياحية التي يمكن أن توظف للعمل في المرافق السياحية والمنشآت الفندقية، وهنا لا بد أن نبين نوعين من المهن والتسميات السياحية (محمد، 2008:250)

- أ- **المهن السياحية:** وتشمل المخطط السياحي، الإهداء المرشدين، وكالات السفر التسويق السياحي
- ت- **المهن الفندقية:** وتشمل التدبير الفندقية، إجراءات الإسكان و المكتب الإلامي، الضيافة والمشروبات و خدمة الأطعمة، إنتاج الأطعمة. إن الاستفادة من الكفاءات والكوادر المتخصصة في الجانب السياحي في العراق تحتم على جميع الفنادق سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو للقطاع العام أو المختلط لضرورة التعاون لأجل إفساح المجال لمخرجات التعليم السياحي (المعاهد والكليات) للتطبيق والتدريب و

توفير فرص العمل لهم. نستنتج مما سبق، أن تحقيق التقارب بين مخرجات التعليم و سوق العمل يزيد من التشاور والتفاعل وبحث الأسباب التي انعكست تأثيراتها على النشاط الاقتصادي و الجوانب العلمية للبلد، وصولاً إلى تحديد الخطوات التي ينبغي التوصل إليها من أجل دعم العلاقات المتعددة بين الجانبين (مخرجات التعليم و سوق العمل)

وأخيراً سوف أخرج على خطة التنمية الوطنية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال العام 2019-2020 والتي تعتبر أحد الحلول الناجعة لمشكلة التباين بين مخرجات التعليم وسوق العمل إذا ما طبقت بشكل صحيح.

- حيث أن الوزارة اعتمدت على التخطيط المستقبلي والذي ينبع من التخطيط الاستراتيجي خدمة للأجيال القادمة. ويسهم في أحداث قفزة نوعية في نوعية التعليم المقدم من حيث الجودة وزيادة المعرفة من خلال تطوير القدرات الذاتية للمتعلمين، إن رؤية الوزارة تقوم على أساس تلبية احتياجات أسواق العمل وتحقيق التميز في مختلف النشاطات العلمية والتربوية (التعلم، التعليم، خدمة المجتمع، البحث العلمي). ونذكر هنا أهم هذه الخطوات التي اعتمدها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في استراتيجيتها
1. تعليم ذو جودة عالية: والذي يعتمد على استخدام الممارسات العالمية المتقدمة وصولاً إلى تحقيق الإبداع الفكري العلمي مما يجعل المجتمع مساهم فاعل في إنتاج ونشر المعرفة.
  2. الوصول إلى تعليم يحقق المواطنة مع أسواق العمل المتحضرة.
  3. المضي في تحقيق الحوكمة الإلكترونية بين الوزارة ومؤسساتها وتشكيلاتها. من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والعلمية.
  4. أهمية تدعيم أسس التعامل مع التقنيات الحديثة ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي لغرض إعداد خريجين قادرين على مواكبة سوق العمل.
  5. إعادة متطلبات البحث العلمي الموجه والتطبيقي من أجل خدمة الأسواق والمجتمع.
  6. إنشاء مكتبة إلكترونية، ودعم التوجه نحو توفير بيئة أكاديمية اجتماعية ونفسية حديثة وصل المواهب.
  7. الاهتمام بتوثيق الجامعات العراقية مع الجامعات العالمية والمراكز البحثية الرصينة.
  8. تعزيز دور القطاع العام والخاص للمشاركة في مستقبل التعليم العالي من خلال إشراكها أو تمثيلها في مجلس الوزارة مما يحفزها على توفير المزيد من الفرص لتدريب الطلاب وزيادة الدعم المالي.

#### الاستنتاجات:

1. يوجد هناك ضعف في إمكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة في مختلف التخصصات والمستويات ولهذا يتجه أغلب لخريجين إلى القطاع العام للبحث عن فرص عمل.
2. يوجد اختلاف في التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في العراق مما سبب زيادة في معدلات البطالة.
3. هناك زيادة في أعداد المؤسسات التعليمية والتي تعتبر جهة مصدرة لليد العاملة بالكم لا بالنوع.
4. هناك ضعف في مخرجات التعليم وضعف في المواد الدراسية واقتصار التعليم على الجانب النظري مما تسبب في

- تخرج اعداد كبيرة ذات مستويات ضعيفة لا تلبى متطلبات السوق .
5. بالرغم من وجود خطط استراتيجية تتضمن اعداد الطلبة المخطط لقبولهم في كل جامعة الا ان هذه الخطط لا يتم الالتزام بها من قبل الوزارة مما يسبب زيادة في الطاقة الاستيعابية للجامعات .
6. هنالك تلكى في تنفيذ الخطط الاستراتيجية مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها بين الخريجين وفي اغلب التخصصات .

#### التوصيات

1. العمل على ربط مخرجات التعليم بسياسات العمل ، من خلال تطوير المناهج التعليمية والتحكم بنوعية التخصصات بما يتلائم ويتجانس مع سوق العمل لغرض ،رفد السوق بالأيدي الماهرة .
2. العمل على موازنة مخرجات قطاع التعليم مع سوق العمل لضمان حصول الخريجين على فرص عمل مناسبة تؤهلهم للانخراط في أسواق العمل .
3. العمل على منح القروض وبفائدة قليلة لخريجي الجامعات الاهلية والحكومية وفتح المشاريع الصغيرة سواء كانت خدمية او إنتاجية مما يساهم في تقليل معدلات البطالة .
4. العمل على استحداث هيئة وطنية للتشغيل وتخصيص الموارد البشرية تكون مهمتها تطبيق إصلاحات جذرية وواسعة في قطاع التوظيف تهدف الى تأسيس نهج ذو عدالة في هذا المجال ويعتمد على المتغيرات الديناميكية من سوق العمل .
5. إيجاد خطة شاملة من اجل حل مشكلة توفير فرص العمل لمخرجات قطاع التعليم في التخصصات المختلفة سواء في القطاع الخاص او القطاع العام .
6. ابعاد العمالة الأجنبية وإعادة تأهيل وتشغيل المعامل و المصانع المتوقفة .
7. على الطلبة ممن هم في مرحلة الإعدادية التركيز والاختيار الصحيح في الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل و تجنب الاختصاصات غير المرغوب فيها.

#### المصادر

1. صقر احمد، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت – 2004.
2. ربيعة عبد الله الاسطى، اثر الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل " تحليل لبعض البلدان العربية " رسالة ماجستير غير منشور، طرابلس 2009.
3. القريشي: مدحت القريشي: اقتصاديات العمل: دار وائل للنشر 2007.
4. سلمان: مصطفى سلمان: مبادئ الاقتصاد الكلي: دار المسيرة للنشر والتوزيع: الأردن: 2000.
5. جبر: نادية جبر لطفى: الاستثمار البشري ومتطلبات سوق العمل في ضوء واقع التعليم الجامعي: العراق دراسة قياسية: رسالة ماجستير: جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد.
6. محمد: محمد عدي صبور: مدى مواكبة مهارات خريجي التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل المصرفي في قطاع غزة: جامعة الأزهر: فلسطين: رسالة ماجستير: 2018.
7. فليه فاروق عبده: اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة: عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2003.

8. الدباغ: قاسم عبود: الشباب وأزمة الهوية في العراق: بيت الحكمة: جمهورية العراق: الملتقى العربي الأول: دور الشباب في التنمية: 2013.
9. الراوي: احمد عمر: دراسات في الاقتصاد العراقي بعد 2003: الجامعة المستنصرية: دار الدكتور للعلوم 2009.
10. عرب: محمد علي: التعليم الجامعي وقضايا التنمية: مكتبة انجلو المصرية للنشر القاهرة: 2011.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربي 2009: دبي 2009.
12. غلاب فاتح وميمون طاهر: سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة: ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية: علوم التيسير والسياسات الاقتصادية في الجزائر: جامعة المسيلة: المبرمج: 2011.
13. بيداء رزاق احمد: التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003- 2015: مجلة الإدارة والاقتصاد: المجلد 7 العدد 28: 2018.
14. غيلان: مهدي سهر غيلان: دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق: مجلة جامعة كربلاء العلمية: المجلد الخامس: العدد 2- 2007.
15. منتهى احمد محمد: التعليم السياحي في العراق (دراسة لعينة من طلبة قسم السياحة وإدارة الفنادق في كلية الإدارة والاقتصاد: كنموذج للتعليم السياحي الجامعي: مجلة كلية الإدارة والاقتصاد: الجامعة المستنصرية: العدد الثالث والسبعون: 2008.
16. جمهورية العراق: وزارة التخطيط: دائرة التنمية البشرية: سياسات التشغيل والقوى لسنوات متعددة.
17. جمهورية العراق: وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات: مديرية الإحصاء الاجتماعي والترابي: سنوات متعددة.